

متحدون لرفعة الإنسانية

مجلس مندوبي الحركة الدولية
للمصليب الأحمر والهلال الأحمر

3-4 ديسمبر 2026، جنيف



استراتيجية الحركة الدولية للمصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن الهجرة 2024-2030

(القرار 2 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2024)

تقرير مرحلي

أكتوبر 2026

AR

CD/26/12

الأصل: بالإنكليزية
للاطلاع

وثيقة من إعداد الاتحاد الدولي لجمعيات المصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للمصليب الأحمر
بالتشاور مع الفريق القيادي المكلف بالهجرة وفرقة العمل العالمية المعنية بالهجرة
والجمعيات الوطنية الأخرى التي تعمل على تنفيذ استراتيجية الحركة الدولية للمصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن الهجرة

تقرير مرحلي

استراتيجية الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن الهجرة 2024-2030

نبذة

يدعو القرار رقم 2 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2024 الفريق القيادي المكلف بالهجرة إلى تقديم تقرير إلى مجلس المندوبين لعام 2026 عن النتائج التي حققتها مكونات الحركة في تنفيذ استراتيجية الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن الهجرة للفترة 2024-2030 (المشار إليها فيما يلي باسم "استراتيجية الهجرة"). وعملا بما دعا إليه القرار المذكور، يقدم هذا التقرير عرضا عاما للتقدم المحرز خلال العامين الأولين من تنفيذ الاستراتيجية، والتحديات التي اعترضت تنفيذها، ولا يقترح قرارا جديدا.

ويجري تنفيذ استراتيجية الهجرة في بيئة تزداد تعقيدا على تعقيدها وتضيق فيها السبل أمام المهاجرين¹، وتتسم بتنامي الاحتياجات الإنسانية وبتزايد السياسات التقييدية المتعلقة بالهجرة وبتضاؤل الحيز الإنساني. ولئن كانت الهجرة مسألة شديدة التسييس منذ أمد بعيد، فإن دينامياتها الحالية تتفاقم بفعل الانخفاض الحاد في التمويل الإنساني وتزايد مخاطر استغلال المساعدات الإنسانية لتحقيق مآرب معينة أو عرقلتها أو كليهما، ويقترن ذلك بتزايد أعداد المهاجرين العالقين في أوضاع هشة تقتضي اهتماما عاجلا.

وأثبتت استراتيجية الهجرة، في هذا السياق، جدواها الكبيرة باعتبارها إطارا مشتركا يوفر التوجيه والاتساق وأساسا موحدًا للعمل في هذا المجال على نطاق الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة). ويسير العمل المضطلع به في هذا الصدد بخطى جيدة. إذ تعمل الجمعيات الوطنية، بدعم من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) واللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية)، على تقديم الخدمات الأساسية وتعزيز الجهود المبذولة في مجال الحماية وتوسيع نطاق المشاركة في أنشطة تعزيز القدرة على الصمود والاحتواء في سياقات متنوعة للهجرة، ومنها مسارات الهجرة. وأتاحت الأدوات الرئيسية، ومنها خطة العمل العالمية وخطة الرصد ومجموعة أدوات التنفيذ، دعم مرحلة التنفيذ الأولية، بينما ترمي المنصة العالمية الجديدة للهجرة والنزوح إلى تعزيز حشد الموارد لصالح الجمعيات الوطنية من أجل المضي قدما في تنفيذ الاستراتيجية.

وساهمت الاستراتيجية أيضا في زيادة توحيد نهج الحركة من خلال تعزيز فهم الأدوار المسندة لكل مكون فهمها مشتركا، والإقرار بتنوع مكوناتها وتكاملها باعتبارهما مواطن قوة فريدة، وتعزيز التعاون مع السلطات العامة، ودعم دبلوماسية إنسانية أكثر اتساقا.

وتظل هنالك في الوقت ذاته فجوات حرجة. فما زال التنفيذ متفاوتا فيما بين المناطق وفيما بين الجمعيات الوطنية، وتبرز تحديات تتعلق بتوسيع نطاق نوعية الخدمات واتساقها، وتعزيز نهج الحماية، والنهوض بالاحتواء والمشاركة المُجدية، وضمان المزيد من التنسيق المنهجي والتعاون عبر الحدود. ولا تزال القيود المفروضة على القدرات، والموارد الشحيحة والأخذة في التضاؤل، وبيئات العمل التي تتزايد فيها القيود، أمورًا تؤثر في نطاق واستدامة ما تتخذه الحركة من إجراءات استجابة.

ويُبرز هذا التقرير ضرورة الإبقاء على الالتزام بالتنفيذ وتعزيزه على صعيد كل مكونات الحركة. ويدعو إلى تعزيز الدعم المقدم للجمعيات الوطنية وزيادة الاستثمار في القدرات التشغيلية الأساسية وأنشطة الدبلوماسية الإنسانية، وزيادة التنسيق والتوافق، وبذل المزيد من الجهود لوضع المهاجرين في صميم عمل الحركة. وسيكون من الضروري ضمان توفير بيئات مؤاتية ودعم متواصل من السلطات والشركاء من أجل التمسك بالمبادئ الإنسانية وتلبية احتياجات المهاجرين بفعالية.

¹ تماشيا مع [سياسة الاتحاد الدولي بشأن الهجرة](#) (2009)، تصف الحركة "المهاجرين" بأنهم الأشخاص الذين يفرون من مناطق إقامتهم المعتادة أو يغادرونها التماسا للأمان أو الفرص أو لأفاق أفضل - وعادةً ما يكون ذلك في الخارج. ويشمل ذلك الوصف، على سبيل المثال لا الحصر، ملتسمي اللجوء واللاجئين والمهاجرين العديمي الجنسية والعمال المهاجرين والمهاجرين الذين تعتبرهم السلطات العامة غير شرعيين. وأكدت استراتيجية الحركة بشأن الحركة هذا الوصف.

وتحدد التوصيات الواردة في ختام هذا التقرير الإجراءات ذات الأولوية المراد اتخاذها خلال المرحلة المقبلة من تنفيذ استراتيجية الهجرة (2027-2028)، وينصب تركيزها على تعزيز التأثير المنشود لاستجابة الحركة واتساقها واستدامتها.

(1) مقدمة

يُقدَّر عدد المهاجرين الدوليين في جميع أرجاء العالم بنحو 304 ملايين شخص²، وهو ما يمثل 3.7% من سكان العالم، بينما تشير تقارير³ إلى أن عدد اللاجئين يبلغ 41.6 ملايين شخص حتى نهاية عام 2025. وهذه الأرقام، وإن دلت على اتساع رقعة التنقل البشري، لا تقدّم سوى صورة جزئية للوضع: فالعديد من المهاجرين لا يُدرجون أصلاً في الإحصاءات الرسمية بحكم أوضاعهم غير النظامية أو عدم حيازتهم وثائق رسمية، وغالباً ما لا تُحصر احتياجاتهم وأوجه ضعفهم. وفضلاً عن ذلك، ينزح ملايين آخرون داخل بلدانهم⁴، ويوضح ذلك بقدر أكبر اتساع نطاق ديناميات التنقل البشري وتعقيدها.

وتتعدد الأسباب التي تدفع الناس إلى مغادرة أوطانهم وتنوع، شأنها في ذلك شأن تجارب المهاجرين المتنوعة: فبينما يُوقَّع الكثيرون في الاستقرار وتوطيد أقدامهم في مجتمعات جديدة، يواجه آخرون تحديات كبيرة خلال رحلاتهم وبعد وصولهم إلى البلدان المضيفة وبلدان المقصد. وتندرج هذه التحديات في صميم استجابة الحركة، التي تقدّم دعماً قائماً على المبادئ للمهاجرين⁵ في جميع مراحل رحلتهم، وتعمل مع المجتمعات المضيفة في إطار نهج جامع. وتحمل الدول المسؤولية الأساسية عن حماية حقوق وكرامة جميع الأشخاص الموجودين على أراضيها والخاضعين لولايتها القضائية، بيد أن الهجرة باتت مجالاً محورياً وأخذت في الاتساع من مجالات العمل الإنساني للحركة نظراً إلى المخاطر التي يواجهها العديد من المهاجرين، والقيمة المضافة لاستجابة الحركة ومواطن قوتها التي يكمل بعضها بعضاً.

ويقطع المرتحلون اليوم رحلات أطول وأشدّ خطراً عبر مسارات معقدة لا تفتأ تتبدل، وأحياناً دائرية تجعلهم يعودون إلى حيث ابتدأوا، وما من مرحلة من مراحلها إلا وقد تتغير فيها المخاطر. وتتأثر هذه الرحلات أيضاً بالحيز الإنساني الأخذ في التقصّل والتخفيضات الشديدة في التمويل العالمي، ويحدّد ذلك من حصولهم على الحماية والخدمات والدعم على طول مسارات الهجرة. ونتيجة لذلك، يواجه العديد من المهاجرين مخاطر غير مقبولة كان بالإمكان تفاديها، ومنها الموت وحالات الاختفاء والعنف وسوء المعاملة والتمييز والاستبعاد من الخدمات الأساسية⁶.

وما زالت الحركة يساورها قلق شديد من استمرار المخاطر المذكورة آنفاً بمستويات تنذر بالخطر. ولهذه الأوضاع عواقب كبيرة لا تقتصر على المهاجرين وحدهم، بل تمتد أيضاً إلى المجتمعات المضيفة، التي غالباً ما تكون أول من يبادر إلى تلبية الاحتياجات العاجلة، على قلة ما لديها من موارد.

وتتحدد معالم هذا المشهد يوماً بعد يوم بفعل إضفاء الطابع الأمني على الهجرة وتسييسها، فسياسات الدول تولى الأولوية لمراقبة الحدود وتكليف جهات خارجية بمهمة إدارة شؤون الهجرة وعمليات إعادة المهاجرين على حساب الحماية والمساعدة. وتلقي هذه الديناميات أيضاً بظلالها على النقاشات الدائرة في العمليات الرئيسية المعنية بسياسات الهجرة والنزوح، ومنها المنتدى العالمي للاجئين، والمشاورات بشأن إعادة التوطين والمسارات التكميلية، ومنتدى استعراض الهجرة الدولية. وتواصل هذه المنتدى قياس التقدم المحرز في ضوء الالتزامات العالمية وتوفر فرصاً مهمة للعمل، بيد أن الاعتبارات الإنسانية والاعتبارات المتعلقة بالحماية وحقوق الإنسان تحظى ببروز أقل في مناقشاتها وحصائلها، بينما يتزايد الاهتمام بالتدابير الرامية إلى الحدّ من الهجرة أو منعها. وفي ذلك ما يبطل التقدم المحرز في تعزيز حماية المهاجرين ويزيد من تفاقم مواطن ضعفهم وتعرضهم للمخاطر.

² المنظمة الدولية للهجرة (2026)، تقرير الهجرة في العالم لعام 2026.

³ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2026)، تقرير المفوضية السامية عن الاتجاهات العالمية لعام 2025.

⁴ ينصب التركيز الرئيسي لاستراتيجية الهجرة ولهذا التقرير المرحلي، مع الإقرار بما قد يوجد من روابط بين النزوح الداخلي والتنقل عبر الحدود، وبضرورة اتخاذ استجابات شاملة ومنسقة بناءً على ذلك، على المخاطر ومواطن الضعف التي تنشأ في سياق الهجرة.

⁵ تماشياً مع سياسة الاتحاد الدولي بشأن الهجرة (2009)، تصف الحركة "المهاجرين" بأنهم الأشخاص الذين يفرون من مناطق إقامتهم المعتادة أو يغادرونها التماساً للأمان أو الفرص أو لآفاق أفضل - وعادةً ما يكون ذلك في الخارج. ويشمل ذلك الوصف، على سبيل المثال لا الحصر، ملتسمي اللجوء واللاجئين والمهاجرين العديمي الجنسية والعمال المهاجرين والمهاجرين الذين تعتبرهم السلطات العامة غير شرعيين. وأكدت استراتيجية الحركة بشأن الحركة هذا الوصف.

⁶ تبين البحوث الحديثة التي أجرتها الجمعيات الوطنية في ثلاث مناطق بالتعاون مع المختبر العالمي لدراسة الهجرة التابع للصليب الأحمر والهلال الأحمر أن العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي - اللذين يؤثران بوجه خاص على النساء والأطفال المنفصلين عن أسرهم - يندرجان في عداد أكثر المخاطر شيوعاً التي يواجهها المهاجرون.

ومن المهم التأكيد، في هذا السياق، أن العديد من المهاجرين يساهمون مساهمة إيجابية في المجتمعات التي يعيشون فيها - على نحو ما أقرته أهداف التنمية المستدامة - من خلال حفز النمو الاقتصادي وتعزيز ريادة الأعمال ودفع عجلة الابتكار وتبادل المعارف. بيد أن سُبُل حصولهم على هذه الفرص ما زالت محدودة، فلا تتوفر دائماً مسارات آمنة ونظامية، وتزايد التحديات التي تحول دون حصولهم على الإقامة القانونية. وكثيراً ما يُنظر إلى الاستقرار والاندماج في الأجل الطويل على أنهما يندرجان في إعداد المصاعب لا الفرص. فعندما يحظى المهاجرون بالدعم والحماية فعلاً - ولا سيما من خلال الانتفاع بآليات الحماية والخدمات والمعلومات وفرص الاندماج - يصبحون أكثر قدرة على المساهمة في تعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات المحلية على الصمود والنهوض بها، سواء في بلدان المنشأ أو في بلدان العبور والمقصد.

وتضطلع 165 جمعية وطنية اليوم بدعم المهاجرين والنازحين في جميع أرجاء العالم⁷. وكثيراً ما تكون الجمعيات الوطنية، بفضل حضورها المحلي الدائم وما تضطلع به من دور مساعد للسلطات العامة، أول من يبادر إلى تقديم المساعدة وخدمات الحماية على امتداد مسارات الهجرة - بل وربما كانت الوحيدة في هذا المضمار - ولا سيما في السياقات الحدودية الحساسة والتي يصعب الوصول إليها. ويتيح قربها من المجتمعات المحلية وأثر عملياتها في بلدان المنشأ والعبور والمقصد منح الحركة مكانة فريدة لتقديم المساعدة الإنسانية القائمة على المبادئ، وضمان استمرارية الرعاية على طول المسارات، وإنتاج أدلة من العمليات للاسترشاد بها في عمليات وضع السياسات وأنشطة المناصرة⁸. ويؤكد تزايد إقرار المناقشات الدولية بالنهوض القائمة على المسارات وبالعمل بقيادة محلية أهمية التزام الحركة بالعمل في هذا الصدد.

وفي هذا السياق، توفر استراتيجية الحركة بشأن الهجرة إطاراً شاملاً لتوجيه هذا العمل. وهي تعزز الأخذ بنهج منسق عماده الإنسان وقائم على المبادئ يربط بين المساعدة الإنسانية على طول مسارات الهجرة والدعم الطويل الأجل لتعزيز القدرة على الصمود والاحتواء والحماية.

(2) معلومات أساسية

تتشاطر جميع مكونات الحركة مسؤولية تنفيذ استراتيجية الهجرة، كما هو مبين فيها، إذ يتعين على كل من الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية إدراج مضمون الاستراتيجية في استراتيجيات كل منها وخططها وبرامجها التدريبية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، وفقاً لولاية كل منها وأدوارها ومسؤولياتها ومجالات خبرتها.

ويتولى الفريق القيادي المكلف بالهجرة وفرقة العمل العالمية المعنية بالهجرة الإشراف على تنفيذ الاستراتيجية، فضلاً عن مسؤولية ضمان وضعها موضع التنفيذ، بوسائل منها حشد جهود مكونات الحركة⁹. واضطلع المختبر العالمي لدراسة الهجرة بدور رئيسي في وضع استراتيجية الهجرة، ولكن انصرفت مساهمته منذ ذلك الحين إلى تنفيذها من خلال مشاريع بحثية مشتركة بشأن مواضيع بالغة الأهمية لبرامج الحركة المتعلقة بالهجرة وأنشطتها للمناصرة في هذا المجال.

ويستند هذا التقرير إلى مجموعة من البيانات والمشاورات التي أُجريت خلال عام 2026 كما يلي:

- أُجري في مطلع عام 2026، في سياق إطار الرصد والتقييم، استقصاء بشأن الهجرة والنزوح في صفوف الجمعيات الوطنية من أجل وضع خط أساس للتنفيذ وتحديد أبرز الأولويات والتحديات الرئيسية (ويُشار إليه فيما يلي باسم "الاستقصاء الأساسي")¹⁰.
- استُكمل الاستقصاء ببيانات مستمدة من عمليات التخطيط الموحد وقاعدة البيانات ونظام الإفادة في الاتحاد الدولي، فضلاً عن التقارير ودراسات الحالة المعنية التي تسنى جمعها خلال الفترة المشمولة بالتنفيذ.
- استرشد هذا التقرير أيضاً بالمناقشات التي أُجريت داخل الفريق التوجيهي لفرقة العمل العالمية المعنية بالهجرة في شهري أبريل ومايو من عام 2026، واجتماع الفريق القيادي المكلف بالهجرة في أبريل 2026، والمشاورات العالمية مع الجمعيات الوطنية في مايو 2026.

⁷ مصدر البيانات: قاعدة البيانات ونظام الإفادة في الاتحاد الدولي، والتخطيط الموحد، والاستقصاء بشأن الهجرة والنزوح لعام 2026.

⁸ هذا القرب الميداني يدعم أيضاً مستويات الثقة العالية التي تحظى بها الجمعيات الوطنية لدى المهاجرين والمجتمعات المضيفة، وقد أبرز ذلك [بحث](#) أجراه المختبر العالمي لدراسة الهجرة التابع للصليب الأحمر والهلال الأحمر يؤكد أن الثقة عامل تمكيني ضروري لفعالية العمل الإنساني.

⁹ اضطلع المختبر العالمي لدراسة الهجرة بدور رئيسي في وضع استراتيجية الهجرة، ولكن انصرفت مساهمته منذ ذلك الحين إلى تنفيذها من خلال مشاريع بحثية مشتركة.

¹⁰ رَدّت 95 جمعية وطنية من جميع المناطق على الاستقصاء، علماً بأن الجمعيات الوطنية في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى كانت الأكثر إقبالاً على الردّ عليه.

(3) التحليل/التقدم المحرز

لتوجيه عملية تنفيذ الاستراتيجية، اضطلع الفريق القيادي المكلف بالهجرة، بدعم من فرقة العمل العالمية المعنية بالهجرة، بوضع خطة العمل العالمية¹¹ وخطة الرصد¹². ويشترك الاتحاد الدولي واللجنة الدولية والجمعيات الوطنية الداعمة في استحداث أدوات مكثلة لدعم الجمعيات الوطنية في تنفيذ الاستراتيجية، وهي جزء من مجموعة أدوات التنفيذ¹³.

واضطلع الاتحاد الدولي، سعياً إلى دعم المساعي الرامية إلى حشد موارد مستدامة، بإنشاء المنصة العالمية للهجرة والنزوح لتزويد الجمعيات الوطنية بألية أقوى وأكثر قابلية للتنبؤ وأفضل تنسيقاً لحشد التمويل الدولي لصالح أعمالها التي تساهم في تنفيذ استراتيجية الهجرة¹⁴.

ألف) إعادة تأكيد جدوى الاستراتيجية في بيئة لا تفتأ تتغير

يجري تنفيذ الاستراتيجية في سياق يتسم بحيز إنساني أخذ في التقلص وبسياسات تقييدية متعلقة بالهجرة وبتزايد الاحتياجات وبقيود مالية كبيرة، وهي عوامل ما زالت ترسم ملامح الأولويات وتحد من نطاق إجراءات الاستجابة. وتواجه الجمعيات الوطنية ضغوطاً متزايدة بسبب الاحتياجات المتنامية والتمويل المحدود والقصير الأجل والعلاقات القائمة على المساومة مع المانحين، وهو ما يؤثر على استدامة العمل ونطاقه. وأبدت استراتيجية الحركة بشأن الهجرة، في هذا السياق، جدوى متزايدة وقيمة مضافة أكبر، فهي توفر أساساً متيناً وإطاراً قوياً يشملان ما لكل مكون من مكونات الحركة من مواطن قوة وتوحد جهود الحركة نحو تحقيق هدف مشترك وتسترشد بمبادئ مشتركة.

وبناءً على ذلك، عززت الاستراتيجية الفهم المشترك لدور الحركة¹⁵، وهو ما أتاح للجمعيات الوطنية ترسيخ مكانتها بقدر أكبر من الثقة في السياقات التقييدية والمسيّسة، مع تأكيد أهمية الأخذ بنهج إنساني قائم على المبادئ. وساهمت الاستراتيجية أيضاً في تعزيز التعاون مع السلطات العامة، ولا سيما من خلال الدور المساعد الذي تضطلع به الجمعيات الوطنية.

ووفرت الاستراتيجية أساساً مشتركاً وتوجهاً واضحاً للجمعيات الوطنية لإدماج الهجرة في تخطيطها الاستراتيجي، وهو ما عزز عملها في هذا المجال¹⁶. ونوّه العديد من الجمعيات الوطنية بالقيمة المضافة لاستراتيجية متفق عليها بصورة مشتركة على نطاق الحركة كأساس لتحقيق التوافق الداخلي، ولا سيما بين المقر الرئيسي والفروع.

وعُرضت الاستراتيجية ونوقشت على الصعيد العالمي، وكذلك على الصعيد الإقليمي بما لذلك من أهمية، ولا سيما خلال اجتماعات جميع الشبكات الإقليمية المعنية بالهجرة التي عُقدت عبر الإنترنت وحضورياً¹⁷. وأتاحت هذه المناقشات

¹¹ تحدد خطة العمل العالمية للفترة 2025-2026 أولويات رئيسية تشمل ما يلي: (1) تعزيز الدراية بالاستراتيجية، (2) وإبراز عمل الحركة والقيمة المضافة التي تقدمها في مجال الهجرة، (3) وإدراج مضمون الاستراتيجية في استراتيجيات الجمعيات الوطنية وخططها، (4) وتعزيز التعاون عبر الحدود، (5) وتعزيز المشاركة المُجدية، (6) وتعزيز قدرات الجمعيات الوطنية من أجل تنفيذ الاستراتيجية، (7) وضمان الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم في تنفيذ الاستراتيجية، (8) ودعم حشد الموارد.

¹² للمزيد من المعلومات عن الرصد، انظروا القسم 5 من هذا التقرير بعنوان "التنفيذ والرصد".

¹³ من الأدوات التي استُحدثت أو يجري استحداثها حالياً ما يلي: [وحدة تعلم إلكتروني بشأن نهج الحركة فيما يخص الهجرة](#) (متاحة بالإنكليزية والفرنسية والإسبانية والعربية)، وأداة لتقييم قدرات الجمعيات الوطنية، وإرشادات بشأن إدماج المسائل المرتبطة بالهجرة في التخطيط الاستراتيجي، وإرشادات تشغيلية للجمعيات الوطنية بشأن المشاركة في الأنشطة المتعلقة بالعودة، وإنشاء [جماعة ممارسين](#).

¹⁴ ترمي [المنصة](#) إلى حشد 500 مليون فرنك سويسري بحلول عام 2030 لتقديم الدعم إلى 100 مليون شخص، على أن يوجّه 75% من إجمالي الموارد إلى الصعيد القطري.

¹⁵ يفيد الاستقصاء بشأن الهجرة والنزوح لعام 2026 بأن أبرز مساهمة قَدَمَتها الاستراتيجية في عمل الجمعيات الوطنية في مجال الهجرة هي أنها أرسّت موقفاً واضحاً للحركة تهتدي به مكوناتها في مسارها. ومن سائر ما ذُكر من قيم مضافة، جاء في المرتبتين الأولى والثانية تعزيز جهود الدبلوماسية الإنسانية ودعم التعاون عبر الحدود. وفي المقابل، كان الدعم المقدم للأدوات والتواصل الخارجي وحشد الموارد في مرتبة أدنى أو أقل تأثيراً دائماً، ولا سيما في آسيا والمحيط الهادئ والأمريكتين.

¹⁶ أفاد 81% من الجمعيات الوطنية التي رُدّت على الاستقصاء بشأن الهجرة والنزوح لعام 2026 بأنها أدمجت الهجرة في تخطيطها الاستراتيجي.

¹⁷ تساهم الشبكات الإقليمية المعنية بالهجرة، التي تتألف من جهات تنسيق معنية بالهجرة من جميع مكونات الحركة، وعادةً ما يتشارك في رئاستها جمعيتان وطنيتان من المنطقة ذاتها (بالتناوب)، في تنفيذ الاستراتيجية من خلال مناقشات متبادلة بين الأقران بشأن المعضلات وخطط العمل الخاصة بالمنطقة.

تعريف الجمعيات الوطنية بالأهداف الاستراتيجية وعوامل التمكين للاستراتيجية، وكذلك تعزيز فهمها لكيفية تنفيذها في سياقاتها. وبناءً على ذلك، اتخذت الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي خطوات أولية لتعزيز التعريف بالاستراتيجية وقيمتها المضافة داخل الحركة، مع تعزيز المكانة الخارجية والتواصل بشأن النهج القائم على المبادئ للحركة وأولوياتها الاستراتيجية المتعلقة بالهجرة.

باء) تقديم معلومات عن الهدف الاستراتيجي 1: الخدمات الأساسية

حصول جميع المهاجرين على الخدمات الأساسية بطريقة آمنة وكريمة وفعالة، ويشمل ذلك حصولهم عليها من خلال المساعدة الإنسانية، في جميع مراحل رحلتهم.

تواصل الجمعيات الوطنية إبداء التزام تشغيلي قوي في تقديم الخدمات الأساسية للمهاجرين في كل المناطق. ويؤكد الاستقصاء الأساسي لعام 2026 أن الغالبية العظمى من الجمعيات الوطنية تقدم المساعدة الإنسانية بغض النظر عن وضع الأشخاص، وينم ذلك عن نهج متسق وقائم على الاحتياجات والمبادئ. وفي جميع المناطق، يُدرج تقديم الغذاء والمياه والمواد غير الغذائية وتوفير المعلومات والدعم النفسي والاجتماعي دائماً في إعداد الخدمات الأساسية الأكثر تقدماً للمهاجرين.

ويتسع نطاق هذا العمل التشغيلي فيشمل مختلف مراحل الهجرة. فلا يقتصر عمل الجمعيات الوطنية على تقديم الخدمات الأساسية للمهاجرين في أثناء عبورهم فحسب، بل يشمل أيضاً تقديمها عند وصولهم إلى بلدان المقصد وعند عودتهم. وكشف تقديم الخدمات إلى مهاجرين ربما لم تكن عودتهم طوعية، في بعض الحالات، عن معضلات كبيرة تواجه الجمعيات الوطنية فيما يتعلق بقرار مشاركتها من عدمه وإلى أي مدى تكون مشاركتها، بينما أتاح لها في حالات أخرى تعزيز تعاونها مع السلطات المعنية (انظروا الجزء المخصص لموضوع "الحماية").

ويُعدّ نموذج مراكز الخدمة الإنسانية وسيلة مهمة لتقديم الخدمات الأساسية بطريقة قائمة على المبادئ. ففي بعض المناطق النائية، لم يكن في متناول المهاجرين من خدمات سوى ما تقدّمه مراكز الخدمة الإنسانية في أحيان كثيرة. بيد أن الأخذ بهذا النموذج ما زال متفاوتاً بين منطقة وأخرى¹⁸. وبالتوازي مع توسيع نطاق شمول هذه المراكز، يتزايد إيلاء اهتمام لتعزيز نوعية الخدمات المقدمة فيها واتساقها دائماً.

وحقق الشركاء في الحركة تقدماً ملحوظاً في تطبيق النهج القائمة على المسارات لضمان حصول الأشخاص المرتحلين على خدمات أساسية بطريقة آمنة وكريمة وفعالة في جميع مراحل رحلتهم. وفي عام 2025، حظي النهج القائم على المسارات بزخم كبير في المناقشات الدولية بشأن السياسات، إذ اضطلعت الحركة بدور بارز في النهوض به منذ إدراجه لأول مرة في سياسة الاتحاد الدولي بشأن الهجرة في عام 2009. واستناداً إلى البرامج السابقة¹⁹، جرى توسيع نطاق هذا النهج ووضعه موضع التنفيذ من خلال تدشين البرنامج العالمي للهجرة على امتداد المسارات في عام 2021، الذي مدّد العمل به في عام 2025 حتى عام 2030.

وتمكّنت جمعيات وطنية في أفريقيا والأمريكتين وأوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في إطار البرنامج العالمي المذكور آنفاً، من الوصول إلى أكثر من 1.17 مليون شخص²⁰ من خلال تزويدهم بالمساعدة الإنسانية والحماية في عام 2025²¹. وما زالت مراكز الخدمة الإنسانية²² وسيلة أساسية لتقديم الخدمات والمساعدة، إذ أصبح العديد منها راسخاً في الوقت

¹⁸ أفاد زهاء نصف الجمعيات الوطنية في الاستقصاء بشأن الهجرة والنزوح لعام 2026 بأنها تدير أنشطة مراكز خدمة إنسانية. ويقع جزء كبير من الجمعيات التي لا تدير أنشطة لهذه المراكز في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، وكذلك في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

¹⁹ تحديداً برنامج AMiRA الذي انصب تركيزه على منطقة أفريقيا (2018-2021) وبرنامج Mariposa Monarca في الأمريكتين (2018).

²⁰ يمكن الاطلاع على التفاصيل الكاملة للأرقام ودراسات الحالة المستمدة من الجمعيات الوطنية المشاركة في البرنامج في [التقرير السنوي للبرنامج العالمي للهجرة على امتداد المسارات لعام 2025](#).

²¹ يستند البرنامج العالمي إلى أساس من البحوث والتحليلات، فضلاً عن نهج أوسع نطاقاً مثل "الحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء"، و"المشاركة المجتمعية والمساءلة" و"المساعدة بواسطة النقد والقوائم الشرائية" واستخدام الأدوات الرقمية.

²² في عام 2025، تعاون الاتحاد الدولي مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة من أجل الردّ على الاستفسارات المتزايدة الواردة من المجتمع المدني والدول الأعضاء والشركاء والمانحين بشأن أوجه الاختلاف والتكامل بين المراكز المتعددة الأغراض التابعة للمفوضية ومراكز موارد المهاجرين التابعة للمنظمة الدولية للهجرة ومراكز الخدمة الإنسانية التابعة للاتحاد الدولي، وذلك من خلال [مذكرة تحليلية بشأن المراكز المتعددة الأغراض التابعة للمفوضية ومراكز موارد المهاجرين التابعة للمنظمة الدولية للهجرة ومراكز الخدمة الإنسانية التابعة للاتحاد الدولي: توضيح الاختصاصات ومنطق التصميم والتكامل في إطار النهج القائم على المسارات](#).

الراهن ويقدم دعماً ميسور المنال على طول مسارات الهجرة. فقد حظيت مراكز الخدمة الإنسانية القائمة في النيجر ومالي ومصر والسودان، في عام 2025 مثلاً، بدعم جديد بفضل اتحاد المسارات المفضية إلى الحماية، فاضطلعت بتقديم أكثر من 27 000 خدمة تراعي الاحتياجات الأساسية والاحتياجات من حيث الحماية²³.

ويتجلى نطاق هذا العمل التشغيلي أيضاً في الجهود المبذولة في مجال الاستجابة للطوارئ والتأهب لها. ففي عام 2025، اضطلعت 50 جمعية وطنية بتلبية الاحتياجات العاجلة للمهاجرين في إطار عمليات بشأن ترحال السكان (بدعم من 30 منحة مخصصة من صندوق الطوارئ للاستجابة لحالات الكوارث و8 نداءات طارئة). وشملت هذه العمليات استجابات عاجلة في سياقات تضم أفغانستان وكولومبيا وجيبوتي ولبنان وموريتانيا ونيجيريا وسورية وأوغندا وفنزويلا، على سبيل المثال لا الحصر.

ويُحرز أيضاً تقدم في الجهود الرامية إلى تعزيز التأهب. فقد أدرجت الاعتبارات المتعلقة بالهجرة في نهج التأهب من أجل الاستجابة الفعالة، من خلال تنفيذ مشاريع تجريبية في بلدان في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية والبلقان.

وفضلاً عن ذلك، يتواصل وضع العمل الاستباقي موضع التنفيذ. فقد وُضعت في عام 2025 الصيغة النهائية لتوجيهات جديدة بشأن مساعدة الجمعيات الوطنية على وضع بروتوكولات للعمل المبكر فيما يخص ترحال السكان، وذلك عقب تشكيل فريق عامل تقني معني بهذه المسألة²⁴.

وسعى إلى تذليل المصاعب التي أعربت عنها جمعيات وطنية في السياقات التي يغادر منها المهاجرون وتلك التي يعودون إليها، يجري أيضاً العمل حالياً على وضع توجيهات تشغيلية لفائدة الجمعيات الوطنية بشأن مشاركتها في الأنشطة المتعلقة بالعودة.

وعلى الرغم من الإنجازات المذكورة آنفاً، ما زالت هناك فجوات كبيرة. فلئن كان تقديم الخدمات الأساسية على الصعيد التشغيلي واسع الانتشار، تفيد الجمعيات الوطنية بأن الجهود الرامية إلى ضمان الحصول على هذه الخدمات بأمان ودونما تمييز من خلال أنشطة المناصرة والمشاركة النظمية لا تتسم بالقدر ذاته من الرسوخ²⁵.

وبدلاً من التقدم المحرز عموماً في إطار الهدف الاستراتيجي 1 على أداء تشغيلي متين والتزام راسخ على صعيد الحركة برمتها. ولكن ما زال من الضروري بذل المزيد من الجهود لتعزيز نوعية الخدمات الأساسية واتساقها واستدامتها، إلى جانب زيادة الاستثمار في الدبلوماسية الإنسانية وأنشطة المناصرة لضمان حصول المهاجرين على الخدمات بطريقة آمنة وكريمة وفعالة في جميع مراحل رحلتهم.

جيم) تقديم معلومات عن الهدف الاستراتيجي 2: الصمود والاحتواء

دعم جميع المهاجرين لتعزيز قدرتهم على الصمود ولتمكينهم من الاندماج في مجتمعات جامعة والمساهمة فيها

تتزايد مشاركة الجمعيات الوطنية في أنشطة ترمي إلى تعزيز قدرة المهاجرين على الصمود واحتوائهم، وبدلاً من ذلك على تحول في العمل من الاقتصر على تقديم خدمات قصيرة الأجل في المقام الأول إلى الأخذ بنهج أكثر شمولاً وأطول أجلاً. ويشمل ذلك، في مختلف السياقات، الجهود الرامية إلى تعزيز الحصول على الرعاية الصحية وتعزيز التماسك الاجتماعي ودعم سُبل العيش، إلى جانب خدمات أخرى مثل التعليم وخدمات الحماية والدعم فيما يخص الإسكان، حيثما سمحت قدراتها بذلك. وترمي هذه الأنشطة إلى تمكين المهاجرين من تلبية احتياجاتهم الأساسية، مع تمكينهم في الوقت ذاته من المساهمة والمشاركة في المجتمعات التي يعيشون فيها.

وفي الوقت ذاته، ما زال التقدم المحرز في هذا المجال يتسم بالتفاوت. إذ تقدّم العديد من الجمعيات الوطنية خدمات مباشرة للمهاجرين وتتعاون مع السلطات، ولكن تبيّن أن مكافحة التصورات العدائية وبناء خطاب عام إيجابي ينطويان على

²³ يجمع برنامج المسارات المفضية إلى الحماية بين خبرات الصليب الأحمر الدانماركي، والمجلس الدانماركي للأجئين، والتحالف الدولي لمناهضة الاحتجاز (في إطار نهج قائم على الاتحاد)، وأكثر من 23 شريكاً محلياً في 10 بلدان، منها الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في مصر وليبيا ومالي والنيجر والسودان. ويرمي البرنامج إلى تطبيق نموذج مراكز الخدمة الإنسانية لضمان حصول الأشخاص على الخدمات الأساسية على طول مسارات الهجرة، بغض النظر عن وضعهم، من خلال تنفيذ "حزمة خدمات دنيا" لضمان توحيد مستوى الخدمات ونوعيتها.

²⁴ وضعت الجمعيات الوطنية في هندوراس وكولومبيا وجيبوتي بالفعل بروتوكولات مبسطة لدعم اتخاذ إجراءات استجابة أبكر وأسرع لمواجهة المخاطر الناشئة المرتبطة بالهجرة.

²⁵ أفاد زهاء 37% فقط من الجمعيات الوطنية في الاستقصاء بشأن الهجرة والزواج لعام 2026 بأن أنشطة المناصرة هذه مفصلة بوضوح وتنفذ فعلياً.

تحديات أكبر²⁶. ويُبرز ذلك وجود فجوة بين تقديم الخدمات والأخذ بنهج أكثر نُظمية فيما يخص الاحتواء، وهي نهج لا غنى عنها لتحقيق حصائل مستدامة. ويواجه التقدم المحرز أيضا عوائق بسبب الموارد المالية المتناقصة والتي غالبا ما تكون غير كافية. وعلى الرغم من أن الجمعيات الوطنية تبدي التزاما متينا بتعزيز قدرة المهاجرين على الصمود واحتوائهم، يواجه العديد منها مصاعب في إنشاء برامج شاملة وضمان استدامتها في الأجل الطويل. وكانت الجمعيات الوطنية التي أبرمت شراكات أطول أجلا مع السلطات المحلية واستعانت بجهود القطاع الخاص وأقامت تحالفات استراتيجية مع جهات معنية أخرى أفضل وضعاً من غيرها عموماً من حيث قدرتها على تعزيز جهودها وضمان استدامتها. وستعتمد استدامة وتأثير البرامج المعنية بتعزيز القدرة على الصمود والاحتواء على قدرات الجمعيات الوطنية، وكذلك على السياسات العامة المؤاتية التي تدعم الإدماج الاجتماعي والشمول الاقتصادي وتوفير فرص كسب الرزق للمهاجرين والمجتمعات المضيفة.

وسعى إلى تعزيز بيئة مؤاتية لتمكين المهاجرين واحتوائهم على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، يجري حالياً وضع إطار عمل عالمي للاندماج والاحتواء وإعادة الاندماج، إلى جانب إجراء عملية مسح شامل للخدمات. وتبين عملية المسح أن 138 جمعية وطنية تتخذ بالفعل إجراءات بشأن الاندماج والاحتواء كل في بلده، بينما تدعم 44 جمعية منها أيضاً المساعي الرامية إلى إعادة اندماج العائدين والنازحين داخلياً²⁷. وسيقدم الإطار العالمي، بناءً على الخبرات المستمدة من تنفيذ الإطار الخاص بالاندماج والاحتواء الذي أُعدّ في أوروبا وآسيا الوسطى، توجيهات استراتيجية وتقنية للجمعيات الوطنية في جميع أرجاء العالم. ويجري حالياً توسيع نطاقه ليشمل إعادة الاندماج لضمان الأخذ بنهج أكثر شمولاً وقابلية للتكيف مع السياقات في مختلف المناطق.

وتبدي الجمعيات الوطنية عموماً التزاماً متزايداً بتعزيز القدرة على الصمود والاحتواء. ولا بدّ من بذل جهود متواصلة لتعزيز اتساق هذه الأعمال ونطاقها ونوعيتها، ولا سيّما من خلال النهوض بمشاركة المهاجرين واحتوائهم وتهيئة بيئات مؤاتية لهم باعتبارها مكونات أساسية لاستجابة الحركة في مجال الهجرة.

دال) تقديم معلومات عن الهدف الاستراتيجي 3: الحماية

تمتّع جميع المهاجرين بحقوقهم المنصوص عليها في النصوص القانونية ذات الصلة، وحماية سلامتهم وصون كرامتهم، ومساعدتهم على تفادي تعرضهم للمخاطر أو الحد منها

ما زالت الحماية ركيزة أساسية في إجراءات الاستجابة التي تتخذها الحركة في مجال الهجرة، فهي تشكل الأساس الذي يقوم عليه كل من تقديم الخدمات على الصعيد التشغيلي والدبلوماسي الإنسانية. وتقدم الجمعيات الوطنية مجموعة واسعة من خدمات الحماية في سياقات مختلفة، إذ تندرج المعلومات عن الحقوق، وأنشطة إعادة الروابط العائلية، بما يشمل الدعم الذي تقدمه عدة جمعيات وطنية إلى عائلات المهاجرين المفقودين، في عداد أكثر الخدمات شيوعاً، ويشيع أيضاً تقديم خدمات حماية الطفل والاستشارات القانونية وغيرها من الخدمات المتخصصة²⁸.

وأنشئ أيضاً في إطار الفريق المعني بتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية للفترة 2020-2030 فريق عامل مواضيعي معني بإعادة الروابط العائلية في سياق الهجرة (عامل التمكين السادس في الاستراتيجية المذكورة). وأعيد تأكيد استمرار هذا الفريق في مايو 2026، إقراراً بأهمية رصد الجهود الجماعية الرامية إلى مواصلة تمكين شبكة الروابط العائلية من تحسين تنفيذ عامل التمكين هذا.

وأكدت الحركة أيضاً، من خلال اعتماد مجلس المندوبين للقرار بشأن الحماية في الحركة في أكتوبر 2024²⁹، استعدادها الواضح لتعزيز حماية الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة أو المعرضين للخطر، ومنهم المهاجرون المستضعفون، في جميع جوانب أعمالها. ووُضعت ونُشرت خارطة طريق للحركة بغرض تسهيل إدماج الحماية في ثقافة عمل الحركة

²⁶ بيانات مستمدة من الاستقصاء بشأن الهجرة والنزوح لعام 2026.

²⁷ يُعدّ مشروع "STRIVE" في تركيا مثلاً نموذجاً بارزاً على الدعم المقدم إلى اللاجئين والمجتمعات المضيفة في أحد بلدان المقصد، من خلال مساعدة السكان المتضررين على إعادة بناء حياتهم واستعادة سبل عيشهم وتعزيز قدرتهم على الصمود الاقتصادي. ويتولى الهلال الأحمر التركي، بالشراكة مع الاتحاد الدولي والصليب الأحمر البريطاني، تنفيذ هذا المشروع، علماً بأن مركز موارد سبل كسب العيش التابع للاتحاد الدولي يساهم في هذا العمل كشريك في التعلم، ويستهدف المشروع اللاجئين السوريين الذين يتمتعون بالحماية المؤقتة أو الحماية الدولية، فضلاً عن أفراد المجتمع المضيف التركي المستضعفين، في سبع محافظات تضررت بشدة من زلزال عام 2023.

²⁸ بيانات مستمدة من الاستقصاء بشأن الهجرة والنزوح لعام 2026.

²⁹ القرار CD/24/R1، الحماية في الحركة: تحسين أثرنا الجماعي في مجال حماية الناس.

وأجرائها. وفي هذا الصدد، بدأت عدة جمعيات وطنية في بحث أفضل السبل لتنفيذ إطار الحماية داخل الحركة في أنشطتها المضطلع بها مع المهاجرين ومن أجلهم.

وواصلت الحركة، في إطار عملها في مجال الدبلوماسية الإنسانية على الصعيد العالمي، السعي إلى تحقيق حصائل أفضل في مجال حماية المهاجرين، ولا سيما فيما يتعلق بالحيلولة دون حالات الوفاة والاختفاء، واتخاذ إجراءات للاستجابة لمعاناة المهاجرين المفقودين على طول مسارات الهجرة (الهدف 8 من الاتفاق العالمي من أجل الهجرة)، فضلا عن تعزيز تقديم المساعدة الشاملة للجميع وتيسير حصول الأشخاص المرتحلين على الخدمات الأساسية، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين (الهدف 15 من الاتفاق العالمي من أجل الهجرة).

وقدّمت الحركة بوجه خاص مساهمة كبيرة، في إطار مسار عمل مخصص تابع لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، في وضع توصيات الأمين العام للأمم المتحدة بشأن إنقاذ الأرواح والمهاجرين المفقودين (الوثيقة A/79/590) وتعميمها بل وتنفيذها إلى حدّ ما، بوسائل منها المشاركة في العمليات الإقليمية والأقليمية. وشاركت الحركة بنشاط في المناقشات التي أُجريت في إطار المنتدى العالمي للأجئین ومنتدى استعراض الهجرة الدولية للمساعدة على ضمان استمرار مراعاة الشواغل الإنسانية واعتبارات الحماية في المناقشات والحصائل المعنية في مجال السياسات، ولا سيما في إعلان التقدم الصادر عن منتدى استعراض الهجرة الدولية، الذي اعتُمد في مايو 2026.

وتندرج الحماية أيضا في عداد الأهداف الرئيسية للدبلوماسية الإنسانية في جميع المناطق، إذ تولي الجمعيات الوطنية الأولوية لأعمال المناصرة بشأن الحصول على الخدمات، وحماية حقوق المهاجرين وكرامتهم، وحماية الحيز الإنساني³⁰.

واضطلع المختبر العالمي لدراسة الهجرة أيضا، من خلال أعماله البحثية المتواصلة مع شركاء آخرين في الحركة، بدعم الجمعيات الوطنية في تحديد وتحليل الشواغل المتعلقة بالحماية التي تؤثر على المهاجرين في سياقاتها المختلفة، وساهم ذلك في الجهود الأوسع نطاقا التي تبذلها الحركة من أجل إدماج الحماية في إجراءات الاستجابة الإنسانية للجمعيات الوطنية. وتسعى بذلك تزويد مكونات الحركة برسائل متينة قائمة على الأدلة تسترشد بها في تعزيز مواقفها وما تبذله من جهود للمناصرة لدى السلطات وفي المحافل الإقليمية بشأن مسائل رئيسية تضم مثلا حصول المهاجرين على الرعاية الصحية والخدمات الأساسية الأخرى، وضرورة الحيلولة دون حالات الاختفاء والوفاة على طول مسارات الهجرة والتصدي لها وتلبية احتياجات عائلاتهم، مع مراعاة أوجه الضعف المرتبطة بالنوع الاجتماعي والعمر.

وفي الوقت ذاته، تعود البيئة التمويلية التي تزداد تقييدا بآثار على نطاق أنشطة الحماية واستمراريتها واستدامتها في العديد من سياقات الهجرة. ففي بعض المناطق، أسفر تضائل الموارد عن تقليص خدمات الحماية، ومنها الخدمات المقدمة عن طريق مراكز الخدمة الإنسانية والوسائل التشغيلية الأخرى التي توفر للمهاجرين إمكانية الحصول على المعلومات والإحالات والخدمات الأساسية والدعم في مجال الحماية. وتبرز هذه التحديات بوجه خاص على طول مسارات الهجرة وفي المناطق الحدودية، حيث قد يضطر المهاجرون إلى قضاء فترات طويلة في مواقع عبور نائية يعانون فيها من تضائل سبل الحصول على المساعدة والحماية. وعادت التخفيضات في التمويل أيضا بعواقب على أنشطة الحماية في سياق الهجرة البحرية. ونظرا للقيود المفروضة على الموارد، أنهى الاتحاد الدولي شراكته مع منظمة SOS Méditerranée، وأسفر ذلك عن تقليص مشاركة الحركة في أنشطة الحماية في البحر. وتُبرز هذه المستجدات أهمية التمويل المرن والذي يمكن التنبؤ به للإبقاء على حضور إنساني متنسق وضمان تحقيق الحصائل المنشودة في مجال الحماية لصالح المهاجرين الذين يعيشون أوضاعا هشة.

وما زالت هناك تحديات كبيرة أخرى ماثلة. فلئن كان تقديم "خدمات الحماية" منتشرا على نطاق واسع على صعيد الحركة، فإنه ما زال متفاوتا من حيث عمقه، وتبرز فجوات في مجالات تشمل مثلا الحدّ من المخاطر والحماية القائمة على الحقوق والتنسيق مع الجهات الفاعلة المعنية. وتفاقمت هذه التحديات في بعض السياقات بسبب تضائل التمويل الإنساني وتزايد القيود المفروضة على بيانات العمل. ولذلك تواجه الجمعيات الوطنية أيضا تحديات كبيرة في التمسك بنهج قائم على المبادئ في بعض مجالات عملها، مثل احتجاج المهاجرين وعمليات العودة والأنشطة في المناطق الحدودية. ويظل تعزيز نهج حماية أكثر منهجية واتساقا أولوية رئيسية للمرحلة المقبلة من تنفيذ الاستراتيجية.

هاء) مجالات محددة توفر فرصا لتحقيق المزيد من النمو

المساءلة والمشاركة المُجدية

عززت الاستراتيجية الأخذ بنهج عماده الناس وأدرجته أحد عوامل التمكين الخمسة لضمان تنفيذ استراتيجية الحركة بشأن الهجرة تنفيذا ناجحا. وأدرجت خطة العمل العالمية للفترة 2025-2026 المشاركة المُجدية باعتبارها إحدى أولوياتها.

³⁰ بيانات مستمدة من الاستقصاء بشأن الهجرة والنزوح لعام 2026.

بيد أن تطبيق المشاركة المُجدية ما زال محدودا. ففي جميع المناطق، تحيّد الجمعيات الوطنية إشراك المهاجرين في تنفيذ البرامج وجمع تعقيبيهم على إشراكهم في تصميم البرامج أو في عمليات اتخاذ القرارات³¹. وتبين البيانات المستمدة من الاستقصاء الأساسي لعام 2026 أنه كلما ازداد اضطلاع الجمعيات الوطنية بتحديد الأولويات ورسم السياسات واتخاذ القرارات، تضاعف إشراك المهاجرين. فما زال هذا النهج يعتبر المهاجرين أشخاصا تُجمع آراؤهم (من خلال آليات جمع التعقيب مثلا) وليسوا أشخاصا تقود أصواتهم المسار.

توطين العمل الإنساني وتعزيز القدرات

تتمتع الجمعيات الوطنية بمكانة فريدة تؤهلها لدعم المهاجرين والمجتمعات المضيفة بفضل حضورها المحلي وشبكات المتطوعين ودورها المساعد للسلطات العامة. ويتيح لها انتشارها في بلدان المنشأ والعبور والمقصد تسهيل الحصول على الخدمات الأساسية والمعلومات والتوجيه والحماية، مع تعزيز التماسك الاجتماعي والحد من التوترات داخل المجتمعات. ويقتضي تعزيز توطين العمل الإنساني عدم الاقتصار على الاستثمار في قدرات الجمعيات الوطنية، بل يستلزم أيضا إقامة شراكات أقوى مع السلطات الوطنية والمحلية والقطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى. ويمكن لهذا التعاون أن يعزز نطاق الخدمات المقدمة للمهاجرين والمجتمعات وفعاليتها واستدامتها.

وتبدي الجمعيات الوطنية التزاما قويا ومهارات عالية في صفوف موظفيها ومتطوعيها. بيد أن القيود المتعلقة بالقدرات ما زالت تعوق إحراز التقدم المنشود، ولا سيما على صعيد الفروع. وتشمل الفجوات الرئيسية نقص الموارد البشرية وعدم الإلمام الكافي بالأدوات المتاحة وتفاوت القدرات المؤسسية. ولا يزال تعميم مراعاة المسائل المرتبطة بالهجرة على جميع المستويات أحد التحديات التي تواجه العديد من الجمعيات الوطنية. وهنالك إقرار متزايد بضرورة تكييف الدعم وفقا للقدرات التنظيمية والاحتياجات الخاصة بكل جمعية وطنية، وتوسيع نطاق التعلم المتبادل بين الأقران وبناء القدرات على الصعيد الإقليمي.

الدبلوماسية الإنسانية، بما في ذلك المناصرة

ساعدت الاستراتيجية على تعزيز عمل الجمعيات الوطنية في مجال الدبلوماسية الإنسانية بفضل موقف أوضح وأكثر اتساقا للحركة بشأن الهجرة (انظروا أيضا ما قيل آنفا تحت عنوان "تقديم معلومات عن الهدف الاستراتيجي 3: الحماية"). والأدلة التي تسنّى جمعها من عمل الجمعيات الوطنية على الأرض تتيح للحركة العمل في مجال الدبلوماسية الإنسانية استنادا إلى الواقع الفعلي والتجارب الحية، من خلال إبراز الفجوات في الحصول على الخدمات والمخاطر المتعلقة بالحماية وأثر السياسات التقييدية.

ولئن كانت النهج القائمة على السرية (ومنها الحوار على أساس كل حالة على حدة والعمل في مجال السياسات) تُعدّ أكثر السبل شيوعا التي تنتهجها الجمعيات الوطنية في أنشطتها المتعلقة بالدبلوماسية الإنسانية بشأن الهجرة في جميع المناطق³²، فقد تجلّت المشاركة الجماعية للحركة على الصعيد العالمي خلال منتدى استعراض الهجرة الدولية الذي عُقد مؤخرا في مايو 2026، وذلك من خلال فعاليات جانبية مشتركة ومداخلات أدلت بها الجمعيات الوطنية، فضلا عن البيان الذي أدلى به الاتحاد الدولي خلال الجلسة العامة والذي أتاح تأكيد النهج الاستراتيجي المشترك للحركة المبين في استراتيجيتها بشأن الهجرة.

وحافظت الحركة على حضور قوي في العمليات الإقليمية والعالمية بشأن السياسات المرتبطة بالهجرة والنزوح. ودأبت الحركة، من خلال مشاركتها في منتديات مثل المنتدى العالمي للأجنيين ومنتدى استعراض الهجرة الدولية، فضلا عما يرتبط بهذه المنتديات من مشاورات عديدة تُعقد بين الدورات وأفرقة عاملة وعمليات تحضيرية، على المناصرة لاعتماد سياسات وممارسات ترمي إلى تعزيز سلامة المهاجرين وكرامتهم وحصولهم على الخدمات والمساعدة الإنسانية والحماية على طول مسارات الهجرة. ومن المهم الإشارة إلى أن جهود الحركة في مجال الدبلوماسية الإنسانية تستند إلى الحقائق الميدانية والمعلومات المباشرة التي تجمعها الجمعيات الوطنية والمتطوعون بأنفسهم في إطار تفاعلهم اليومي مع المهاجرين والمجتمعات المتضررة.

وفي الوقت ذاته، لا يمكن التصدي للتحديات التي يواجهها المهاجرون بالعمليات الإقليمية والعالمية وحدها. إذ ينبغي للجمعيات الوطنية تعزيز تعاونها مع السلطات الوطنية والمحلية، ولا سيما المؤسسات الحكومية وسلطات إنفاذ القانون والجهات العامة الأخرى المعنية. ومن المهم بالقدر ذاته مواصلة العمل مع القطاع الخاص والأصوات المجتمعية المؤثرة

³¹ توفر الأدوات التي أعدت في إطار نهج المساءلة أمام المتضررين ونهج المشاركة المجتمعية والمساءلة توجيهات بشأن كيفية تعزيز مشاركة المهاجرين في كل مراحل إدارة البرامج.

³² وفقا للاستقصاء بشأن الهجرة والنزوح لعام 2026، تشكّل الحماية (للحقوق والكرامة والحيّز الإنساني) والحصول على الخدمات الأولويتين الرئيسيتين للجمعيات الوطنية في دبلوماسيتها الإنسانية بشأن الهجرة في جميع أرجاء العالم.

لتعزيز التوصل إلى فهم لأوضاع المهاجرين وقدراتهم واحتياجاتهم على حدّ سواء فهما عماده الإنسان، وهو أمر يمكنه تعزيز التماسك الاجتماعي والحدّ من المفاهيم الخاطئة ودعم اتخاذ إجراءات استجابة أكثر فعالية وشمولاً للجميع على الصعيد المحلي.

بيد أن العديد من الجمعيات الوطنية تواجه في إطار أنشطتها اليومية ضغوطاً متزايدة في أثناء عملها في المسائل المتعلقة بالهجرة، وهو ما يؤكد ضرورة تعزيز الدعم الجماعي وإضفاء المزيد من الوضوح على موقف الحركة للحفاظ على نهج قائم على المبادئ وعلى الحيّز الإنساني.

تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة ومع الجهات الفاعلة الخارجية

عززت الاستراتيجية التعاون على صعيد الحركة، ولا سيّما التعاون على الصعيد الإقليمي³³. وتدعم الشبكات الإقليمية المعنية بالهجرة أنشطة التنسيق والتحليل المشترك والتعلم المتبادل بين الأقران، بيد أن إمكاناتها لم تُستَخر بعد تسخيراً كاملاً. وما زالت مواءمة الممارسات وتبادل المعلومات عنها بين الجمعيات الوطنية متفاوتاً، ويمكن زيادة نطاق فرص التعاون بين الأقران.

وأحرز تقدم في مواصلة تعزيز النهج القائم على مسارات الهجرة، وهو ما أفضى إلى تحسين استمرارية المساعدة والحماية في بلدان المنشأ والعبور والمقصد (انظروا أيضاً ما قيل آنفاً تحت عنوان "تقديم معلومات عن الهدف الاستراتيجي 1: الخدمات الأساسية"). وتلبيةً لزيادة الطلبات الواردة من المجتمع المدني والدول والشركاء والمانحين بشأن فهم أوجه الاختلاف والتكامل بين مختلف نماذج تقديم الخدمات والتنسيق لدى الاتحاد الدولي والمنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أعدت مذكرة تحليلية في هذا الصدد³⁴. وتوضح هذه المذكرة كيفية عمل كل نموذج من هذه النماذج وأوجه تكاملها في الممارسة العملية. وتساهم هذه المذكرة في تعزيز التنسيق بين الوكالات وتفاذي ازدواجية الجهود وتحقيق أقصى قدر من أوجه التكامل والاتساق التشغيلي على طول مسارات الهجرة.

بيد أن التنفيذ ما زال ينطوي على تحديات. إذ يصعب إعمال التعاون عبر الحدود إعمالاً كاملاً لأسباب تضم مثلاً القيود المتعلقة بتبادل البيانات والحوافز اللغوية والاختلافات في السياقات الوطنية، ولا يُدمج بعد إدماجاً منهجياً.

حماية البيانات واستخدام التكنولوجيا الرقمية القائم على المبادئ

أفادت غالبية الجمعيات الوطنية بأن موظفيها ومتطوعيها يتلقون دورات تدريبية بشأن السياسات المنطبقة في مجال حماية البيانات، وبأن لديها شخصاً يمكن الاتصال به بشأن أي استفسارات تتعلق بحماية البيانات. وينبغي بذل المزيد من الجهود لزيادة ثقة الموظفين والمتطوعين بقدرتهم على تطبيق هذه السياسات في مختلف البرامج والمناطق³⁵.

4 الآثار المترتبة على الموارد

ينبغي لمكونات الحركة أن تعيد تأكيد التزامها بتخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ استراتيجية الحركة بشأن الهجرة، كلّ بحسب دوره وقدراته واحتياجاته التشغيلية. ويشمل ذلك أيضاً دعم منصة الهجرة والنزوح التي أنشئت مؤخراً.

ويجري تشجيع مكونات الحركة أيضاً على دعم بعضها بعضاً في تنفيذ الاستراتيجية، بوسائل تشمل إقامة شراكات مستدامة فيما بين الجمعيات الوطنية من أجل تعزيز القدرات في مجال العمل المتعلق بالهجرة وتعزيزاً تعاونياً.

³³ أفادت جميع الجمعيات الوطنية التي ردت على الاستقصاء بشأن الهجرة والنزوح لعام 2026، باستثناء جمعية واحدة، بأنها تتواصل أو تتعاون مع الاتحاد الدولي أو اللجنة الدولية أو جمعيات وطنية أخرى في مجال الهجرة. وتتمثل أكثر صور هذا التعاون شيوعاً فيما يلي: (1) المشاركة في اجتماعات تبادل آراء منتظمة أو مخصصة، (2) والمشاركة في أعمال إحدى الشبكات الإقليمية المعنية بالهجرة، (3) وتنفيذ مشاريع وبرامج مشتركة بشأن الهجرة.

³⁴ انظروا [المذكرة التحليلية بشأن المراكز المتعددة الأغراض التابعة للمفوضية ومراكز موارد المهاجرين التابعة للمنظمة الدولية للهجرة ومراكز الخدمة الإنسانية التابعة للاتحاد الدولي](#).

³⁵ بيانات مستمدة من الاستقصاء بشأن الهجرة والنزوح لعام 2026.

5) التنفيذ والرصد

تتوخى المذكرة المفاهيمية بشأن خطة الرصد استخدام الأدوات استخداماً تدريجياً لقياس التقدم المحرز وتحديد المجالات التي تستلزم المزيد من الاستثمار، رهنا أيضاً بالموارد المتاحة لهذا الغرض³⁶. وسيستند الرصد والتنفيذ إلى الآليات القائمة والعبر المستخلصة. وساعدت خطة الرصد للفترة 2024-2026 على إنشاء آليات لرصد وتقييم التقدم المحرز وتكثيف النهج على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، بالاعتماد على ما يُجمع أصلاً داخل الحركة من بيانات متعلقة بالهجرة، ولا سيما من خلال عمليات التخطيط الموحد والاستقصاء (الأساسي) بشأن الهجرة والنزوح لعام 2026 والعمليات الإقليمية لتبادل الآراء، فضلاً عن المناقشات الجارية في الشبكات الإقليمية والعالمية (الفريق القيادي المكلف بالهجرة وفرقة العمل العالمية المعنية بالهجرة).

ويمكن تعديل خطة الرصد تعديلاً يتيح مراعاة الأولويات المحددة في خطة العمل الجديدة للفترة 2027-2028، بالاستفادة من العبر المستخلصة والبيانات التي تسنى جمعها خلال المرحلة الأولى (2025-2026). وينبغي للخطة أن تتضمن بوجه خاص آليات تتيح تحسين الاستفادة من التعقيبات الواردة من المهاجرين أنفسهم وضمان الاسترشاد بوجهات نظرهم في تنفيذ الاستراتيجية. وينبغي للجمعيات الوطنية أن تتولى المسؤولية الرئيسية عن رصد أعمالها المتعلقة بالهجرة وتقييمها، مع المساهمة في الوقت ذاته بالأدلة والعبر المستخلصة والمعلومات التشغيلية في عمليات تقديم التقارير على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وسيواصل الاتحاد الدولي واللجنة الدولية، بموازة ذلك، رصد وتقييم مساهمة كل منهما في تنفيذ الاستراتيجية والدعم الذي يقدمه للأهداف الجماعية. وسيعزز هذا النهج الشفافية داخل الحركة فيما يخص الإنجازات والقيود التشغيلية على حدّ سواء، وسيقدم صورة أدق وأكثر اتساقاً للتقدم المحرز والقدرات المتاحة والتحديات الماثلة على المستوى الجماعي.

وستُعرض المسائل المتعلقة بالتقدم المحرز والأولويات والتحديات على مجلس المندوبين لعام 2028 و/أو المؤتمر الدولي الخامس والثلاثين التماساً لدعم الدول حيثما يقتضي الأمر ذلك.

6) الخاتمة والتوصيات

الخاتمة

لم تعد استراتيجية الحركة بشأن الهجرة أمراً اختيارياً بل غدت ضرورة. فقد أرست أساساً متيناً للعمل الجماعي مستندةً إلى قوة الحركة النابعة من التنوع والتكامل، وهو ما أتاح تعزيز التوافق واتخاذ مواقف أكثر وضوحاً وإحراز تقدم في تعزيز إجراءات الاستجابة التشغيلية على نطاق الحركة.

وفي الوقت ذاته، لا تفتأ الاحتياجات الإنسانية تزداد، ويظل التقدم المحرز هشاً ويتقلص الحيّز المتاح للعمل الإنساني القائم على المبادئ. وتقدم الجمعيات الوطنية كل يوم مساعدات حيوية، وغالباً ما تكون الجهة الفاعلة الوحيدة الحاضرة، ولا سيما في السياقات التي تشتد فيها القيود على الوصول وتبلغ فيها الاحتياجات أشدها. ويجب أن يتحول هذا الواقع إلى دعم مستدام يشمل توفير تمويل يمكن التنبؤ به ودعم مؤسسي أقوى.

وتُبرز نتائج هذا التقرير القيمة المضافة للحركة والحاجة الملحة إلى توسيع نطاق التنفيذ في آن واحد. فستظل قدرة الحركة على الاستجابة تركز تحت وطأة الضغوط بدون تعزيز الالتزام، ولا سيما على أعلى المستويات، وزيادة التنسيق والاستثمار. أما بالعمل الجماعي فهناك فرصة واضحة لتعزيز استجابات إنسانية قائمة على المبادئ وعمادها الإنسان تحمي كرامة الأشخاص وتحدّ من أوجه ضعفهم على طول مسارات الهجرة.

ويجب على الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر أن تعمل وتتخذ الإجراءات اللازمة، جنباً إلى جنب مع الدول والشركاء، بما يقتضيه الأمر من سرعة وعزم. فالانتشار العالمي للحركة ونهجها القائم على المبادئ وقربها من المجتمعات المحلية أمور تؤهلها للاضطلاع بدور قيادي - شريطة أن يقترن ذلك بمواصلة الالتزام والتضامن والاستثمار.

³⁶ تشمل العناصر التالية: الاستقصاء الأساسي والاستقصاءات العالمية المنتظمة لشمول المجالات التي لا تتوافر بشأنها بيانات أو التي لا تُجمع بيانات بشأنها بعد (كالاستقصاء بشأن إعادة الروابط العائلية)؛ واستعراض البيانات المتاحة داخل الحركة؛ وحصر نتائج عمليات المسح واستخلاص العبر من حصائلها؛ والتعقيبات الواردة من المستفيدين؛ ومصادر التحقق الأخرى المبيّنة في خطة الرصد.

توصيات للمرحلة المقبلة من التنفيذ (2027-2028):

1- الدفاع عن المبادئ الإنسانية والحيّز الإنساني³⁷

- على مكونات الحركة تعزيز جهودها الرامية إلى التمسك بالعمل الإنساني المحايد والمستقل وغير المتحيز من خلال حوارها مع السلطات وما تتخذه من قرارات بشأن التزامها البرنامجي.
- على مكونات الحركة التعاون والعمل مع الدول لضمان تهيئة بيئات مؤاتية لوصول المساعدات الإنسانية وللإستجابة القائمة على المبادئ.

2- مواصلة تعميم مراعاة الهجرة في جميع أعمال الحركة

- على مكونات الحركة تعزيز الأخذ بنهج قائم على المبادئ وعلى الاحتياجات في استراتيجياتها وبرامجها وعملياتها على جميع الأصعدة، ولا سيما على صعيد الفروع، لضمان احتواء المهاجرين احتواءً فعالاً إلى جانب الفئات المستضعفة الأخرى وفقاً لمبدأ عدم التحيز، ولزيادة الأثر المنشود للموارد المتاحة قدر المستطاع.
- على مكونات الحركة تعزيز الجهود الرامية إلى النهوض بفهم السلطات والمجتمعات المحلية والجهات المعنية الأخرى للمبادئ الإنسانية والنهج الإنساني اللذين يوجهان عمل الحركة مع المهاجرين والفئات المستضعفة الأخرى.
- على الاتحاد الدولي واللجنة الدولية دعم هذه المساعي من خلال تقديم التوجيه والمساعدة التقنية.

3- وضع المهاجرين في صميم العمل

- على الجمعيات الوطنية تعزيز المشاركة المجتمعية والمشاركة المُجدية وآليات تلقي التعقيبات لضمان اضطلاع المهاجرين بدور فعال في صياغة البرامج واتخاذ القرارات.

4- ضمان استمرارية الخدمات على طول مسارات الهجرة

- على الجمعيات الوطنية أن تعمل، بدعم من الاتحاد الدولي واللجنة الدولية، على تعزيز التعاون عبر الحدود على طول مسارات الهجرة، ومن ذلك آليات الإحالة وتبادل المعلومات.

5- تعزيز الدبلوماسية الإنسانية لضمان احترام حقوق المهاجرين

- يجب تعزيز الاستثمار في الحوار الثنائي والدبلوماسية الإنسانية وأنشطة المناصرة بشأن الهجرة، ولا سيما فيما يتعلق باحترام حقوق المهاجرين وكرامتهم، وإبراز خطاب واضح ومتسق للحركة قائم على المبادئ ويستند إلى الأدلة التشغيلية والواقع الميداني.

6- الاستثمار في تعزيز القدرات

- على مكونات الحركة زيادة استثماراتها في مواطن القوة الأساسية، بما يشمل المتطوعين وبرنامج إعادة الروابط العائلية ومراكز الخدمة الإنسانية، ولا سيما دعم عملية اعتماد هذه المراكز.
- على الجمعيات الوطنية تعميم مراعاة الحماية بصورة منهجية في أنشطتها وضمان احترام مبدأ "عدم إلحاق الأذى"، وفقاً لإطار الحماية داخل الحركة.
- على مكونات الحركة العمل بصورة أكثر منهجية على إقامة شراكات استراتيجية وتشغيلية مع جهات فاعلة تشاطرها التوجه ذاته لتعزيز التكامل وتوسيع نطاق الحضور على طول مسارات الهجرة وزيادة تأثيرها الجماعي.

7- تعزيز التمويل المستدام والذي يمكن التنبؤ به

- على مكونات الحركة السعي إلى تأمين تمويل يمكن التنبؤ به ومرن ومتعدد السنوات لصالح العمل في مجال الهجرة، ولا سيما من خلال تعزيز التعاون مع الآليات العالمية والإقليمية القائمة، مثل المنصة العالمية للهجرة والزواج.

³⁷ تماشياً مع القرار المعنون "[دعوة إلى احترام العمل الإنساني القائم على المبادئ ودعمه](#)". وانظروا أيضاً التقرير المرحلي عن تنفيذ ذلك القرار.

- على مكونات الحركة زيادة مصادر التمويل وتنويعها، واستطلاع نهج مبتكرة لتعزيز تعبئة أموال جماعية لصالح العمل في مجال الهجرة.

8- توحيد العمل على صعيد الحركة

- على مكونات الحركة تعزيز التوافق والتنسيق وتشاطر المعارف، ولا سيما من خلال المنصات الإقليمية والآليات العالمية.

وسيتولى الفريق القيادي المكلف بالهجرة وفرقة العمل العالمية المعنية بالهجرة توجيه ودعم المساعي الرامية إلى تنفيذ المرحلة المقبلة (2027-2028)، وسيضطلعان بتوفير التوجيه الاستراتيجي وتحديد الأولويات والإشراف من خلال وضع مجموعة واضحة ومركزة وواقعية من الأولويات وتوجيه مسار تنفيذها، وضمان الأخذ بنهج متسق وفعال وخاضع للمساءلة على صعيد الحركة، استنادا إلى العبر المستخلصة والأدلة التشغيلية وبمراعاة القيود الحالية على الموارد.

وبدون اتخاذ إجراءات حاسمة، ستتجاوز الاحتياجات الإنسانية قدرة الحركة على تلبيتها - وسيترك أشد الناس استضعافا خلف الركب. ويمكن للحركة وشركائها، من خلال الالتزام المستمر وتعزيز الدعم المقدم إلى الجمعيات الوطنية وتوطيد العمل الجماعي، إحداث الفارق المنشود بحيث يحصل المهاجرون على قدر أكبر من الحماية والمساعدة ويُعاملون بكرامة في كل مرحلة من مراحل رحلتهم.